مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

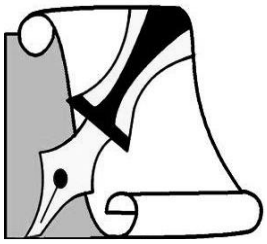

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" وتداعيات الاتفاق الاستراتيجي الدفاعي السعودي – الباكستاني

1 – مدخل:

يُرَسّخ الاتفاق الدفاعي السعودي –الباكستاني تحوّلاً جيوسياسياً بالغ الأهميّة، إذ يربط جنوب آسيا بالخليج في شبَكة دفاعيّة واحدة، في طَوْق يُضَيّق الخناق على "إسرائيل" في مُوازاة تَحالُفِها العميق مع الهند؛ مع التنويه إلى أن العلاقات بين السعودية وباكستان تمتدّ لأكثر من سبعين عامًا منذ استقلال الأخيرة عام 1947 واعتراف الرياض بالدولة الوليدة. ورغم أن البلَدين يجتمعان تحت مظلّة منظّمة التعاون الإسلامي، فإن الروابط توطّدت مع دعم السعودية لباكستان في نزاع كشمير مع الهند؛ ثمّ مع توفيرها النفط بأسعار تفضيليّة عقب التجارب النووية الباكستانية عام 1988. والبُعد العسكري ظلّ السّمة الأبرز في هذا التعاون؛ فالمُستَشارون والكوادر الباكستانية شاركوا منذ عقود في تدريب الجيش السعودي. واليوم يحتلّ الجيش السعودي المرتبة 24 عالَميًا، بينما الجيش الباكستاني في المرتبة 12، ما يفتَح أمام الرياض فرصة للاستفادة من خبرة نووية وعسكرية متقدّمة. السعودية بدورها تسعى إلى توطين صناعتها العسكرية، خصوصًا في مجال المُسَيّرات والطائرات المُقاتِلة. أما باكستان، فهي أوّل قوّة نووية إسلامية، تمتلك نحو 170 رأسًا نوويًا وما يُقارِب 50 منصّة لإطلاق الصواريخ الباليستيّة. واللافت أن وزير الدفاع الباكستاني، خواجة محمد آصف، صرّح بأن الاتفاقية قد تُتيح للرياض الاستفادة من البرنامج النووي الباكستاني إن رغبت في ذلك. وهو شَبّه الاتفاق بـ"ناتو مُصَغّر"، مُستَشهِدًا بـ"الوجود الباكستاني الطويل في المملكة" عبر التدريب والدعم العسكري المُستَمرّين.

عُرِف هذا الاتفاق باسم "اتفاقيّة الدفاع الاستراتيجي المشترك" بين السعودية وباكستان، وتمّ توقيعه في 17 سبتمبر/أيلول 2025 في الرياض، بين وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس وزراء باكستان شهباز شريف؛ ويقول نصّه الرسمي: إن «أيّ عدوان على إحدى الدولتين يُعَدّ عدواناً على كِلَيْهِما». وبموجب هذا الاتفاق، يمكن لباكستان أن تَنشُر صواريخها أو أيّاً من أسلحتها دون استثناء على التراب السعودي. ويُذكَر أن كُلاً من السعودية وباكستان شريكان قويّان في الترتيبات الأمنيّة التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة؛ فهما

من أهم البلدان الواقعة ضمن نطاق عمليّات القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى، المعروفة اختصاراً باسم "سنتكوم".

وفي المُقابِل، أعلنَت السعودية أنها تدرس زيادة استثماراتها في باكستان لتَصِلَ إلى 25 مليار دولار في قطاعات مختلفة. كما يبحث الصندوق السعودي للتنمية زيادة مبلغ الوديعة المُقَدّمة للبنك المركزي الباكستاني، لتَصِلَ إلى مليارَي دولار قبل موعد تمديدها؛ فضلاً عن استثمارات سعودية أخرى بمليارات الدولارات في مجال المعادن والمُشتَقّات النفطية بباكستان، وفقاً لوكالة بلومبرغ.

وخلال عملية عاصفة الصحراء 1990–1991، قامت باكستان بنشر فرقة عسكرية في السعودية، والتي كانت مُكَلّفَة بحماية الحَرميْن الشّريفيْن. وفي عام 2016، انضمّت باكستان إلى التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية لمواجهة الإرهاب. وبحلول عام 2018، كان أكثر من 1000 ضابط باكستاني في السعودية لأغراض التدريب والاستشارات. ويصِف بعض المحلّلين الرياض بأنها "المُمَوّل الصامت" للبرنامج النووي في إسلام آباد، على خلفيّة عقود من الدعم المالي السعودي لميزانيّة الدفاع الباكستانية، وتطوير الترسانة النووية على وجه الخصوص. وفي السياق، تُشير مجلّة الإيكونوميست إلى أنه وعلى مدى سنوات، رَدّدَ مُراقبون ودبلوماسيون باكستانيون أنّ المملكة السعودية بإمكانها الاستفادة من "مظلّة باكستان النووية"، لا سيما في ظلّ تنامي المخاوف من البرنامج النووي الإيراني. ومن المهم أيضاً أن كلاً من السعودية وباكستان يؤكّد أن الاتفاق ليس مُوَجّهاً ضدّ أيّ طرَف مُحَدّد، بل هو فُرصَة للحوار الاستراتيجي الإقليمي. ومعلومٌ أن الاتفاق أتى مُباشَرة بعد أن شَنّت "إسرائيل" هجوماً جوّياً على الدوحة (قَطَر) في الشهر نفسه، وصفَه وليّ العهد السعودي بأنه "عدوان وحشيّ يتطلّب ردّاً عربياً وإسلامياً ودولياً". وذكَرت صحيفة فاينانشال تايمز أن الغارة الجويّة الإسرائيلية في 9 سبتمبر/أيلول 2025 على قَطَر، وهي حليف آخر للولايات المتحدة، قد زعزعت بشدّة شعور دول الخليج بالأمن، ممّا أضاف إلى المخاوف المستمرّة منذ زمن طويل بشأن عدم القدرة على التنبّؤ بالسياسة الأميركية والتزامها بالدفاع عنها. وقد هدّدت الهجَمات بشكل خاص التزامات الولايات المتحدة في مجلس التعاون الخليجي، والتي تضمن حماية العواصم مقابل النفط والغاز، والتي تُعَدّ السعودية طرَفًا فيها.

وفي هذا الإطار، رأت الباحثة فيلينا تشاكاروفا، مديرة المعهد النمساوي لأوروبا والسياسة الأمنيّة، أنّ الاتفاقيّة تمثّل "تطوّراً جيوسياسياً مُفاجئاً وصادماً"، مفاده أن الرياض لم تَعُد تكتفي بـ"المظلّة النووية الأمريكية" وحدها. وأضافت أنّ الشرق الأوسط وجنوبي آسيا يدخلان عبْر هذه الاتفاقيّة "واقعاً جيوسياسياً جديداً". ولفَت الباحث

السعودي مبارك آل عاتي، إلى المتغيّرات المُعَقّدة التي وُلِدَتْ في ظلّها هذه الاتفاقيّة – سواء فيما يتعلّق بالاعتداءات الإسرائيلية المستمرّة في المنطقة، أو فيما يتعلّق بالخذلان الذي تعرّضت له قَطَر من الحليف الاستراتيجي المتمثّل في الولايات المتحدة – على حدّ وصفه. ونَوّهَ آل عاتي إلى ما يجمَع السعودية وباكستان من "الدّين الواحد والمصير المشترك والثقة القويّة بين الدولتين، فضلاً عن الموقع الجغرافي القريب جداً والمُطِلّ على خليج عُمان؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها الكتلة البشرية الباكستانية الكبيرة والمُهابَة في المنطقة"، على حدّ تعبيره.

وعلى مدى عقود، قامت العلاقة بين الولايات المتحدة ودول منظّمة التعاون الخليجي السِتّ (البحرين، الكويت، عُمان، قَطَر، الإمارات، والسعودية) على أساس صفقة تقضي بأن تقوم واشنطن بحمايتها مقابل تأمين إمدادات من النفط والغاز، فضلاً عن استغلال بعض ثرواتها الهيدروكربونيّة. وكانت أوّل هزّة تعرّض لها أساس هذه الصفقة، وفقاً لمجلّة الإيكونوميست البريطانية، عندما وقعَت هجمات مدعومة من إيران في السعودية في 2019، ثم في الإمارات في 2022، دون ردّ أمريكي قوي على أيّ منهما. ورأت الصحيفة أن دول الخليج تبحث الآن عن ضامن ليس فقط لالتزام "إسرائيل" بعدم تكرار مثل هذه الضربة ضدّ قَطَر أو غيرها، وإنّما عن ضمانات أمنيّة أكبر وأكثر موثوقيّة وأطول أمَداً.

وبشكل مُختَصَر، يمكن القول إن دول الخليج – ومن ضمنها السعودية – ترى أن ضماناتها الأمنيّة الأميركية التقليدية قد واجَهت اختباراً؛ والاتفاق يُنظَر إليه كجزء من تحوّل استراتيجي للسعودية نحو تنويع تحالفاتها الأمنيّة بعيداً عن الاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة. ومن ناحية باكستان، يُعَزّز الاتفاق مَكانتها ودورها الإقليمي، ويُوَفّر لها امتدادات استراتيجيّة تتجاوز الجنوب الآسيوي. ويشمل التعاون الدفاعي: تدريبات مشتركة، تَبادُل استخباراتي، تجهيزات، صناعات دفاعيّة؛ مع فتح احتماليّة ضمّ دول عربية إضافيّة لاحقاً.

ولم يُعلِن الاتفاق صراحة أن باكستان ستمنَح السعودية ضماناً نووياً رسمياً؛ بل وأكّدت باكستان أن الأسلحة النووية «ليست في الأفُق». لكن بعض التحليلات يقول إن السعودية ترغب بأن يكون لديها «مظلّة ردع» إضافيّة (حتى لو غير مُعلَنة نووياً) تُوازِن التفوّق الإسرائيلي المُفتَرض. وبالتالي فالاتفاق يأتي في إطار مواجهة مُحتَملة، أو ردع لمسارات إسرائيلية تجاه ما تعتَبره الرياض تحرّكاً إسرائيلياً خارجاً عن السيطرة، خاصّة بعد العملية العدائيّة التي حصلت في قَطَر. ورأى أحد كبار المسؤولين السعوديين أن "هذه اتفاقيّة دفاعيّة شاملة، تشمل كلّ الوسائل العسكرية التي تُرى ضرورية بحسب التهديد المُحَدّد". وباختصار، يمكن القول إن الاتفاق يشكّل تحوّلاً في خارطة

الأمن الخليجي، من حيث إنه يعزّز فكرة كوْن الأمن الخليجي ليس حِكراً على واشنطن، بل يمكن أن يُبنى عبر تحالفات إقليميّة متعدّدة. وبالنسبة للحسابات الإيرانية، فقد رَحّبت طهران بالاتفاق باعتباره بداية لنظام أمن إقليمي يفتح الباب امام احتمالات معقّدة، من حيث إنه يُرسِل رسائل أمنيّة إقليميّة واضحة، ومن أبرزها: أن النظام الأمني في الشرق الأوسط يشهد تغيّراً، وأنّ السعودية تبحث عن بدائل أو مُكَمّلات لضماناتها التقليدية، في ضوء ما تراه من تهديدات مُحتَملة — بما في ذلك من جهة "إسرائيل". والأهم أن نُلاحِظ أن الاتفاق يبدو حتى الآن أكثر سياسياً ورمزيّاً من أن يكون تفصيلياً بالكامل — لأن النصّ الكامل لم يُنشَر؛ والضمانات النووية، إن وُجِدَت، فهي ضمن تعابير غير رسمية أو مفتوحة للتفسير(الذكاء الاصطناعي، بتصرّف، والبيت الخليجي للدراسات والنشر، 2025/9/26).

2 – هشاشة الحماية الأمريكيّة:

كتَب العقيد الركن ذو الفقار علي– من الجيش الباكستاني، في مجلّة الشراع، 2025/09/21، يقول :" شَهِدَت باكستان موجة من النشوة العاطفية عقب الأنباء عن توقيع اتفاقيّة دفاع مع المملكة العربية السعودية. وسادَ اعتقاد "بأن باكستان أصبحت الحارس النهائي للمملكة ـ حامية مكّة والمدينة. وتعالَت الأصوات بالدعوة إلى "الدفاع عن الأراضي المقدّسة" وسحق "إسرائيل." وأضاف: "لكن قبل أن نَنغَمِس في الأوهام، حان الوقت للتراجع خطوة والنظر بواقعيّة إلى الحقائق الاستراتيجيّة القاسية، وهي أن البنية العسكرية السعودية تعتمد كلّياً على الولايات المتحدة. والمنظومة الدفاعية السعودية ـ من المُقاتِلات F–15 و F–16 إلى منظومات الدفاع الصاروخي "باتريوت"، مروراً بالدبّابات والسفن الحربيّة ـ مبنيّة بالكامل على المُشَتريات من أميركا! وهذه المنظومات تعمل عبر شبكات الأقمار الاصطناعية والملاحة التي تُسَيطِر عليها الولايات المتحدة، وتحتوي برمجيّات تُقَيّد استهداف أصول أميركية أو تابعة للناتو أو "إسرائيل"، وتحتاج باستمرار إلى دعم فنّي وقطع غيار من واشنطن؛ وبالتالي فإن هذه الترسانة بمليارات الدولارات قد تتحوّل إلى مجرّد خردة في أيّ مواجهة مع قوى غربية أو حلفائها، لا بسبب عطل تقني، بل بسبب تصميم مُسبَق فيها. والقوّات الباكستانية في السعودية ستُواجِه القيود نفسها إذا أرسلَت باكستان قوّاتها إلى الأراضي السعودية؛ فسوف تعمل ضمن منظومة عسكرية لا تملك السيطرة عليها. وفي حال اندلاع مواجهة مع "إسرائيل" أو أيّ طرَف مرتبط بالناتو، ستُعَطّل تلك الأنظمة، أو

تُغلَق وتفشل عمداً في الاستجابة. وبالتالي، فإن الحديث عن قدرة باكستان على "الدفاع" عن المملكة مُجَرّد وهم.

بالعودة إلى الهجوم الإسرائيلي على الدّوحة يوم التاسع من سبتمبر/أيلول من العام الجاري، ضدّ ما أسمَته تل أبيب "مقار قيادات "حماس" في العاصمة القَطَريّة"، فإنه فتَح العديد من التساؤلات عن صدقيّة تعهّدات الحماية الأمريكية الباهظة الكلفة لدول الخليج. والهجوم أقنَعهم تماماً بأن القواعد العسكرية الأميركية في المملكة العربية السعودية وقَطَر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت لا تضمن الحماية لأيّ من هذه الدول. ومع وجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في قَطَر (العَديد)، لم تُفَعّل الدفاعات الأمريكية لاعتراض الصواريخ الإسرائيلية.

وصحيحٌ أنه في 29 سبتمبر/أيلول 2025، دفَع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنيامين نتنياهو إلى تقديم اعتذار رسمي للدّوحة، ثم أصدَر في أعقاب ذلك مرسوماً ينصّ على أن "أيّ هجوم على قَطَر" سيُعتَبر "تهديداً لسلام وأمن الولايات المتحدة"؛ لكن ليس من المؤكّد أن هذا سيكون كافياً للطمأنة. والحِكمَة لدى الجميع باتت بالخروج من الانعزال الأمني مع الولايات المتحدة. وفي مايو/أيار 2025، خلال زيارة دونالد ترامب إلى المنطقة، بذَل القادة الخليجيّون جهوداً كبيرة، وأبدوا كرَماً مُنقَطِع النظير؛ فقد أهدَت له قَطَر طائرة بوينغ فاخرة، ووعَدت السعودية باستثمار 600 مليار دولار في الولايات المتحدة. وكان محمّد بن سلمان يأمل في إبرام معاهدة دفاعيّة مع واشنطن كان يتفاوض بشأنها منذ سنوات، لكن من دون جدوى، لأنه لن تكون هناك معاهدة سعودية –أميركية بدون اتفاق تطبيع مع إسرائيل وتوقيع اتفاقيّات أبراهام. (العربي الجديد، 2025/10/14، وأوريان 21، 2025/10/14).

وعلى الرّغم من إعلان الرئيس الأمريكي "استياءه الشديد" في الظاهر، إلّا أنّ ذلك لم يُبَدّد شعورًا متزايدًا في المنطقة بالخذلان، خاصّة في قَطَر. وحتى إن كان التحضير للاتفاق السعودي – الباكستاني قد بدأ قبل سنوات من الهجوم الإسرائيلي على قَطَر، فإنه لا يتجاوز إطار الردع الرمزي أو المعنوي؛ لأنه حتى من دون بلوغ أبعاده "النووية"، سيُواجِه اختبارًا حاسمًا يتعلّق بمدى استعداد وقدرة باكستان لفتح أبواب ترسانتها الباليستيّة وقدراتها في مجال المُسَيّرات أمام الرياض. والتحدّي الأكبر يكمُن في الموقف الأمريكي، وما إذا كانت واشنطن ستتَسامح مع انتقال هذه التقنيّات والأسلحة إلى السعودية. ولا تبدو خطوة توقيع اتفاقيّة الدفاع السعودية – الباكستانية مجرّد خطوة ثنائيّة، بل تعكس لحظة انتقاليّة في مُعادَلة الأمن الخليجي. فبينما تتراجَع الضمانات الأمريكية وتتصاعَد المُغامَرات الإسرائيلية في المنطقة، تسعى العواصم الخليجيّة إلى بناء بدائل متعدّدة المصادر للحماية.

ومع دخول باكستان – بقدراتها النووية وخبراتها العسكرية – على خط المُعادَلات الخليجية، يُصبح واضحًا أن المنطقة تتّجه نحو توازنات جديدة لا تُحَدّدها العواصم الغربية مُنفَرِدَة، بل أيضًا عواصم آسيويّة وإسلاميّة؛ وهو ما قد يُعيد رسم الخريطة الاستراتيجيّة وخيارات الدول كلّها (البيت الخليجي للدراسات، 2025/9/26).

3 – المنظور الاسرائيلي والبُعد النووي للاتفاق:

سيُواجِه الاتفاق السعودي –الباكستاني اختبارًا حاسمًا يتعلّق بمدى استعداد باكستان لفتح أبواب ترسانتها الباليستيّة وقدراتها في مجال المُسَيّرات أمام الرياض. والتحدّي الأكبر يكمن في الموقف الأمريكي – الاسرائيلي، وما إذا كانت واشنطن وتل أبيب ستتَسامَحان مع انتقال هذه التقنيّات، وخاصّة الأسلحة النوويّة، إلى الرياض. وعلى هذا الصعيد، صرّح وزير الدفاع الباكستاني، خواجة محمد آصف، بأن "قدرات بلاده النوويّة يمكن أن تُستَخدَم في إطار اتفاقيّة الدفاع الاستراتيجي المشترك التي أبرمَتها إسلام آباد مع السعودية". وأضاف في تصريحات لقناة جيو نيوز الباكستانية: "إن القدرات النووية المُتَوَفّرة لدى باكستان يمكن أن تُستَخدَم بالتأكيد في إطار هذه الاتفاقيّة". وأكّد أن دفاع الدول الإسلامية المشترك عن أراضيها وشعوبها هو حقٌ أساسي؛ وشدّد على أن الاتفاقيّة المُبرَمة مع السعودية لا تستهدف أيّة دولة وإنما هي لأغراض دفاعيّة، بحيث يتم الردّ بشكل مشترك على أيّ اعتداء مُحتَمل على البلَدين. لكن المُلفِت أنه بالرّغم من ذلك، ما لبِث أن أشار في اليوم التالي إلى أن "المسألة النووية "ليست على جدول الأعمال". إلّا أن علي الشهابي، المُحَلّل المُعتَمَد والمُقَرّب من البلاط الملَكي السعودي، أكّد قاطعاً أن: الاتفاق يضعُنا تحت المظلّة النووية (الباكستانية) في حال وقوع هجوم. لكن في الواقع، وكما يشرح برونو تيرتري، الباحث في مؤسّسة البحوث الاستراتيجيّة، فإنه "من المستحيل معرفة جميع تفاصيل الاتفاق في هذا المجال؛ فهذا جزء من الردع. وهذا ما يُسَمّى غالباً بالغموض الاستراتيجي"(البيت الخليجي للدراسات، 2025/9/26).

من جهتها، وصفَت صحيفة داون الباكستانية، الاتفاقيّة بأنها «أهم تطوّر في العلاقات الدفاعية بين باكستان والسعودية منذ عقود». وأشار آخرون إلى الغموض في التفاصيل التشغيليّة للاتفاقيّة، وخاصّةً كيفيّة تفعيل بند الردع النووي والدفاع المُتبادَل عملياً. وأشار الدبلوماسي الباكستاني السابق حسين حقاني، إلى أن المعاهدة تشمل على الأرجح الدفاع الصاروخي. وتُرسِل الرياض من خلال هذه الخطوة رسالة مفادها أنها تعيد تقييم أولويّاتها الأمنيّة بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة، خاصّةً بعد الردّ الأمريكي "الخفيف" على ضربة

الدّوحة. والخطوة تضع "إسرائيل" أمام مُعادَلات جديدة، وتحد من قدرتها على التصرّف بحريّة في المنطقة. وتُراقِب "إسرائيل" الاتفاق بجديّة لعدّة أسباب، منها أنها تعتَبر أن بقاء تفوّقها العسكري/الاستخباراتي يعتمد على عدم تشكّل تحالفات دفاعيّة إقليميّة قادرة على ردعها أو تعطيل مَساراتها. ومن منظورها أيضاً، يمكن أن يُعَدّ تغييراً في مُعادَلات الوصول الجويّ أو الاستخباراتيّ في منطقة الخليج، التي طالَما اعتمَدت "إسرائيل" على بعض المَسارات فيها. وهو يعكس الالتزام المشترك بين البلَدين لتعزيز أمنهما ولتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالَم؛ وبالتالي يهدف إلى تطوير جوانب التعاون الدفاعي بين الدولتين وتعزيز الردع المشترك ضدّ أيّ عدوان خارجي؛ على الرّغم من أن الجوهر العملي/التنفيذي للاتفاق غير واضح بعد.

أخيراً، وفي ملاحظة تحليليّة، يقول الباحث الإسرائيلي غوجنسكي، من معهد دراسات الأمن القومي: "إن الجانب الإسرائيلي يَنظر إلى الاتفاق على أنه رسالة سياسية بالدرجة الأولى، وليس تحالفاً تشغيلياً فائقاً أو مُوَجّهاً حَصرياً نحو إسرائيل". واعتبر أن الرسالة مُوَجّهة بالدرجة الأولى إلى إيران، وإلى الداخل السعودي، وإلى واشنطن، وليس فقط إلى تل–أبيب. (ويكيبيديا).

4 – التأثيرات المُحتمَلة على إسرائيل:

ثمّة تأثيرات مُتَعَدّدة مُفتَرَضة للاتفاق، من أبرزها:

أ – تقويض احتمالات التطبيع: على الرغم من أن السعودية كانت تَستَكشِف قنوات سريّة للتفاهم مع "إسرائيل"، فإن الاتفاقيّة مع باكستان قد تُضعِف فُرَص تطبيع كامل للعلاقات. إذ تعكس هذه الخطوة تحوّلاً في الأولويّات الأمنيّة السعودية، حيث تُوازِن الرياض بين ردعها من خلال باكستان، وبين مَسارها السابق نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل".

ب – تشكيل قوّة ردع نوويّة إسلاميّة: يُنظَر إلى الاتفاقيّة على أنها مُحاوَلة سعودية للوصول إلى مظلّة ردع نوويّة من خلال باكستان، الدولة الإسلامية الوحيدة المسلّحة نووياً. وهذا يُثير مخاوف في "إسرائيل" حول ظهور "قوّة مُعادِية" بأسلحة ردع متقدّمة.

ج – تعقيد التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي: فلطالما اعتمدت إسرائيل بشكل غير مُباشر على المجال الجوّي السعودي في العديد من عمليّاتها العدوانيّة، مثل تلك ضدّ الحوثيين وبعض الضرَبات طويلة المَدى على إيران.

د – قد يُعَقّد الاتفاق الدفاعي الجديد هذا الوضع، ويُقَلّل من اليقين الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة.

هـ – إعادة تقييم السعودية لأولويّاتها: يُظهِر توقيت توقيع الاتفاقية (بعد ثمانية أيام من الهجوم الإسرائيلي على الدّوحة) أن الرياض تُعيد تقييم علاقاتها الأمنيّة في ضوء تزايد المخاوف من عدم القدرة على التنبّؤ بسياسات الولايات المتحدة كضامن وحيد لأمنها. وهذا يضع "إسرائيل" أمام مُعادَلة جديدة ويَحُدّ من قدرتها على التصرّف بحريّة في الخليج.

و – إيجاد مصفوفة تهديد جديدة: يرى مُحَلّلون أن الاتفاقية توجِد "مصفوفة تهديدات مُوَسّعة" ضدّ "إسرائيل"، مما يتطلّب حذَراً أكبر من تل أبيب قبل أيّ عمل عسكري مُنفَرِد في الخليج.

ز – مُراقَبة إسرائيلية دقيقة: على الرّغم من عدم وجود تعليق رسمي إسرائيلي على الاتفاقيّة، تُشير التقارير إلى أن "إسرائيل" تُراقِب التداعيات عن كثب. فباكستان لديها موقف عدائي علَني تجاه "إسرائيل"؛ وهذا يُضيف تعقيداً إلى المشهد الإقليمي.

ح – بناء تحالف إقليمي مُضاد: من المُرَجّح أن يُنظَر إلى الاتفاقيّة على أنها نواة لتحالف إسلامي يهدف إلى تغيير موازين القوى في المنطقة، خاصّة في ظلّ تصاعد الانتقادات للأعمال الإسرائيلية (موقع عربي بوست، 2025/9/27).

5 – تحوّلات إقليمية:

يُنظَر إلى الضرَبات التي تعرّضت لها الجمهورية الإسلامية في إيران، مع حُلفائها الإقليميين، من قِبَل حلف الشرّ الأميركي – الإسرائيلي، على أنها العامِل الرئيس في كسر توازن القوى في المنطقة، بالرغم من أن القسم الأكبر من الدول العربية كان يَعتَبِر إيران هي التهديد الأوّل؛ إلّا أن الواقع الراهن أعادَ الحسابات من جديد، وبدأ التركيز على خطَر تل أبيب الداهم.

قبل "طوفان الأقصى"، كان الحديث الأبرز، على الساحة الإقليمية، يدور حول احتمال توقيع اتفاق تطبيع بين الرياض وتل أبيب. لكن الأخيرة رفضَت أحد أبرز الشروط التي تضعها الأولى، أي حلّ الدولتين؛ وهو ما يتأكّد من خلال مختلف التصريحات التي تصدر عن مسؤولين إسرائيليين. وفي المقابل، برَز التوجّه البراغماتي القائم على مستوى العلاقات الإيرانية – السعودية، التي بدأت منذ توقيع اتفاق بكين في العام 2023، الذي لم يُفرِز نتائج عمليّة حتى الآن. لكن من المُمكن أن تتبدّل الأمور في المستقبل، لا سيما أن باكستان قد تؤدّي دوراً

إيجابياً، نظَراً إلى أن مواقفها، خلال الحرب على إيران، كانت واضحة، خصوصاً أن تل أبيب، أحد أبرز حُلفاء الهند، تُصنّف باكستان على أنها عدو.

وضمن هذا السياق، من المُمكن الإشارة إلى الدعوة التي كان قد توجّه بها أمين عام "حزب الله"، سماحة الشيخ نعيم قاسم، إلى الحوار مع السعودية، لا سيما أنها جاءت بعد زيارة قام بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني إلى الرياض، وبعد لقاء جمَع وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان مع الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، على هامش القمّة العربية – الإسلامية. وفي خلفيّة الاتفاق، لا يمكن تجاهل موقف الهند، التي تتميّز بعلاقات عميقة مع "إسرائيل" ومُضطَربة مع باكستان، والتي عبّرت عن أملها في أن تُراعي السعودية المصالح والحساسيّات المُتبادَلة بين البلَدين، مُشيرَةً إلى أن بين الرياض ونيودلهي علاقات استراتيجيّة واسعة النطاق، تعمّقت بشكل كبير في السنوات الماضية. والأهم على هذا الصعيد الدور الصيني، بعد أن برزَت بكين من خلال الدعم العسكري والتكنولوجي الذي تقدّمه إلى إسلام آباد، حيث كانت النظرة إلى الحرب القصيرة التي دارَت بين الهند وباكستان على أنها مُنافَسة بين التقنيّة الحربيّة الصينيّة التي تستخدمها باكستان، والسلاح الأوروبي المتطوّر الذي يستَخدمه الجيش الهندي. ومن أجل ذلك طُرِحَت أسئلة حول مستقبل الصراع في تلك المنطقة، خصوصاً أن القوى الغربية كانت تَعتَبِر الهند عماد مشروعها لمواجهة الصين، حيث التنافس بين مشروعين: طريق الحرير الصيني، والخط الهندي نحو الخليج و"إسرائيل" ثم أوروبا؛ وهو ما سيتَعَمّق أكثر في المرحلة المقبلة، نظَراً إلى أن الرياض كانت من ضمن مشروع الخط الهندي عند الإعلان عنه.

في السياق، من المُمكن العودة أيضاً إلى الدور الذي أدّته بكين في الاتفاق السعودي– الباكستاني، الآنف الذكر؛ لكن السؤال يبقى حول ما إذا كانت الرياض مستعدّة للذهاب بعيداً في هذه الخطوات، خصوصاً أن استراتيجية الرئيس الأميركي دونالد ترامب تقوم على أساس مُحاصَرة النفوذ الصيني، مع العِلم أن العلاقات بين واشنطن ونيودلهي كانت قد شهِدت توتّراً نتيجة سياسة زيادة الرسوم الجمركيّة، بينما كان ترامب قد أشار، بعد قمّة منظّمة شنغهاي للتعاون، إلى أنه "يبدو أنّنا خسرنا الهند وروسيا أمام الصين الأعمق والأكثر ظُلمة."

وفي المحصّلة، يعكس الاتفاق السعودي– الباكستاني الأخير تحوّلاً كبيراً على مستوى قراءة التوازنات على مستوى المنطقة، حيث العنوان الأبرَز قد يكون بحث الرياض عن مظلّة أمنيّة رادعة؛ إلّا أنه قد يكون من المُبكِر فهم التداعيات التي من المُمكن أن تترتّب عليه، بسبب التداخل الحاصل بين مجموعات من المُعطَيات الإقليمية والدولية. (صحيفة الأخبار، 2025/10/23).

6 – خاتمة:

لقد قامت القوّات الباكستانية، رسمياً، بحراسة الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية خلال (الحرب المفروضة) بين العراق وإيران في الأعوام 1980–1988. وعملت أجهزة الاستخبارات المشتركة يداً بيَد لنقل الأموال الأميركية والسعودية إلى المُقاتِلين الأفغان خلال حربهم ضدّ الاحتلال السوفييتي. وحتى اليوم، لا يزال ما يَقرب من ألف جندي باكستاني موجودين على الأراضي السعودية بصفة مُستَشارين ومُدَرّبين. وبصورة أكثر سريّة، تعزّزت العلاقات بعد أوّل تجربة نوويّة هندية في عام 1974. فقبل الإطاحة برئيس الوزراء الباكستاني علي بوتو (في عام 1977) ثمّ شنقه (بعد عامَيْن)، حصَل من ملك السعودية فيصل (1964 – 1975) على الدعم الضروري لتزويد بلاده بالقنبلة النوويّة ومواجهة الحظْر الذي قرّرته الدول الغربية. وكان هذا الدعم ملموساً، حيث اتّخذ شكل نفط بأسعار منخفضة وقروض بفوائد منخفضة وتبرّعات؛ ولم يتوقّف منذ ذلك الحين. ولم يُفَوّت المدير التنفيذي لـ "معهد الجزيرة العربية"، علي الشهابي، فُرصَة التذكير بذلك بقوله: "باكستان تتذكّر أن المملكة مَوّلت برنامجها (النووي) بشكل كبير ودعَمَته عندما كانت خاضعة للعقوبات". وهذا ما يؤكّده القائد الباكستاني المتقاعد، فيروز حسن خان بقوله: "قدّمت المملكة العربية السعودية دعماً مالياً كبيراً لباكستان، ما سمَح باستمرار البرنامج النووي."

بطبيعة الحال، لم يكن التمويل السعودي مجرّداً بالكامل من الطابع المصلَحي، خاصّة أن التفاهم بين علي بوتو والملك فيصل قد تمّ بعد هزيمة الدول العربية أمام "إسرائيل" في عام 1973. ولكن، كما يُشير العسكري السابق فيروز خان، "لم يكن هناك اتفاق مكتوب على الإطلاق". وحتى الآن، ظلّ هذا الاتفاق في دائرة الأمور الضمنيّة؛ والإعلان عنه يُشبِه "زواجاً يأتي بعد فترة طويلة من المُعاشَرة"؛ وهو يُغَيّر المُعطَيات الاستراتيجيّة في المنطقة والعالَم (العربي الجديد،2025/10/14)

لقد فتَح الإعلان عن اتفاقيّة الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان، في 17 أيلول 2025، الباب أمام الكثير من الأسئلة بشأن التوازنات الإقليمية في المرحلة الراهنة، خصوصاً أن هذا الاتفاق لا يمكن أن يُفصَل عن مجمل التحوّلات القائمة، لا سيما في المرحلة التي تلَت عمليّة "طوفان الأقصى." وقراءة أبعاد هذا الاتفاق تتطلّب الإشارة إلى حالة الفراغ على مستوى توازن القوى في المنطقة، بعد النتائج التي أفرَزها العدوان الإسرائيلي على لبنان، ثم سقوط النظام السوري، وحرب الـ12 يوماً على إيران، نظَراً إلى أنها ساهمت في تكريس هيمَنة تل

أبيب، ما قادَها إلى التمادي الجنوني، من خلال الهجوم الذي نفّذته على الدّوحة. وعلى الرّغم من التوتّر النسبي الذي يطغى على العلاقات الإيرانية– السعودية، إلّا أن الهجوم على العاصمة القَطَريّة أحدث صدمة في الأوساط الخليجية، حيث أظهَر أن "إسرائيل" قد تُبادِر إلى تكرار ذلك في عواصم أخرى؛ في حين أن هذا الهجوم جاء بالتزامن مع قيادة الرياض معركة دبلوماسية، على مستوى الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى عودتها لمُمارَسة دورها على أكثر من ساحة، خاصّة سوريا ولبنان على سبيل المثال.

وانطلاقاً من ذلك، يوضَع هذا الاتفاق في إطار سعي الرياض إلى بناء تحالفات أمنيّة جديدة، على قاعدة تراجع الثقة بالمظلّة الأميركية. والأهم هو أن الكثير من علامات الاستفهام بدأت تُرسَم حول إمكانيّة أن يقود الاتفاق إلى المزيد من الاتفاقات المُشابِهة، خصوصاً أن وزير الدفاع الباكستاني نفسه كان قد تحدّث عن ضرورة تأسيس "ناتو" إسلامي(المجلّة،30/9/2025)